

الحكم الصادر باسم صاحب السمو الشيخ / سعود بن صقر بن محمد القاسمي

حاكم إمارة رأس الخيمة

دائرة المحاكم
Courts Department

دائرة المحاكم
Courts Department

دائرة المحاكم
Courts Department

دائرة المحاكم
Courts Department

محكمة تمييز رأس الخيمة
RAK Court of Cassation

محكمة تمييز رأس الخيمة

الدائرة التجارية

هيئة المحكمة :

برئاسة السيد المستشار / محمد حمودة الشريف

وعضوية السيدين المستشارين / صلاح عبدالعاطي أبوراج ومحمد عبدالعظيم عقبة

وأمين السر السيد / حسام علي

في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء بإمارة رأس الخيمة

في يوم الأربعاء 20 رجب 1437 هـ الموافق 27 من أبريل من العام 2016

في الطعن المقيّد في جدول المحكمة برقم 164 لسنة 10 ق 2015

الموجز :

دائرة المحاكم
Courts Department

دائرة المحاكم
Courts Department

دائرة المحاكم
Courts Department

دائرة المحاكم
Courts Department

محكمة تمييز رأس الخيمة
RAK Court of Cassation

جواز الطعن أمام محكمة التمييز - النظام العام - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق، وسماع التقرير الذي تلاه القاضي المقرر / محمد عقبة والمرافعة

وبعد المداولة:

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن

المطعون ضده أقام الدعوى رقم 357 لسنة 2013 مدني رأس الخيمة الجزئية على

الطاعن وآخر - غير مختصم - بطلب الحكم بإلزامهما بالتضامن بأن يؤدي له مبلغ 85000 درهم والفوائد القانونية لواقع 12 % وقال بياناً لذلك أنه يمتلك الرخصة المهنية رقم 31726 والمسماة وقد تم الإتفاق مع - خصم غير مختصة - على بيع هذه الرخصة لها بموجب عقد بيع مؤرخ 14 / 6 / 2010 بإجمالي مبلغ 535000 درهم تسدد على أقساط طبقاً للعقد وإذا امتنعت عن سداد الأقساط طبقاً للدفعات المبينة بالعقد سالف البيان، فقد تم الإتفاق بين الأطراف الثلاثة على أن يحل الطاعن محل ونقل عقد بيع المركز له، وتم تحرير عقد بيع بين المطعون ضده والطاعن بتاريخ 2014/6/7 وإذا امتنع الطاعن عن سداد الدفعات المستحقة طبقاً للعقد وتحصل مالك العقار على حكم ضد المطعون ضده بالإخلاء ودفع الأجرة المستحق على العين محل التداعي في الدعوى رقم 160 لسنة 2011 منازعة عقارية وقد تم تنفيذ الحكم ومن ثم كانت الدعوى.

وحيث إن المقرر أن جواز الطعن في الأحكام من عدمه هو مما يتعلق بالنظام العام ويتعين على المحكمة أن تعرض لبحث هذا الأمر ولو من تلقاء نفسها وأن النص في المادة 13 من قانون محكمة تمييز رأس الخيمة للخصوم أن يطعنوا بالنقض أمام محكمة التمييز في الأحكام الصادرة من محكمة الإستئناف إذ كانت قيمة الدعوى 100000 درهم أو كانت غير مقدرة القيمة وذلك في الأحوال الآتية:-

أ-..... ب-..... ج-..... د-..... إذا فصل في النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر في ذات الموضوع بين نفس الخصوم وحاز الشيء المقضي بما مفاده أن المشرع قصر الطعن بالتمييز أصلاً على الأحكام الصادرة من محكمة الإستئناف، إلا أنه أجاز الطعن بالتمييز في أي حكم إنتهائي أياً كانت المحكمة التي أصدرته في حالة واحدة على سبيل الإستثناء وهي مخالفة الحكم لحكم سابق صدر بين الخصوم ، أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة إبتدائية بهيئة إستئنافية وما يدعيه الطاعن في سبب طعنه أن هذا الحكم خالف حكماً سابقاً صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى- به فإنه غير صحيح إذ أن هذا الحكم الصادر في الدعوى رقم 161 لسنة 2011 منازعة عقارية كانت بين مالك العقار والمطعون ضده - المستأجر الأصل ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يخالف الحكم السالف البيان ويكون الطعن فيه بطريق التمييز غير جائز.

ولما تقدم

لذلك

حكمت المحكمة بعدم جواز الطعن وألزمت الطاعن الرسوم والمصروفات مع مصادرة مبلغ التأمين.



دائرة المحاكم
Courts Department

محكمة تمييز رأس الخيمة
RAK Court of Cassation



دائرة المحاكم
Courts Department

محكمة تمييز رأس الخيمة
RAK Court of Cassation



دائرة المحاكم
Courts Department

محكمة تمييز رأس الخيمة
RAK Court of Cassation



دائرة المحاكم
Courts Department

محكمة تمييز رأس الخيمة
RAK Court of Cassation



دائرة المحاكم
Courts Department

محكمة تمييز رأس الخيمة
RAK Court of Cassation



دائرة المحاكم
Courts Department

محكمة تمييز رأس الخيمة
RAK Court of Cassation



دائرة المحاكم
Courts Department

محكمة تمييز رأس الخيمة
RAK Court of Cassation



دائرة المحاكم
Courts Department

محكمة تمييز رأس الخيمة
RAK Court of Cassation

